

تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي: دراسة من منظور الأمن الإنساني

The Impact of Climate Change on Global Security: A Study from the Perspective of Human Security

محمد دباح¹ *سفيان ريموش²

جامعة جيجل، 18000 جيجل، الجزائر

جامعة جيجل، 18000 جيجل، الجزائر

mohamed.debbah@univ-jijel.dz

sofiiane.rimouche@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 11/03/2025

تاريخ القبول: 07/05/2025

تاريخ النشر: 04/06/2025

ملخص: أصبحت ظاهرة التغيرات المناخية محل جذب واهتمام متزايد من قبل العديد من دوائر صنع القرار في مختلف الحكومات والمنظمات الدولية، وكذلك مراكز البحث العلمي، وذلك نظرًا للآثار العميقة التي باتت تشكلها الظاهرة على مختلف مناحي الحياة اليومية للإنسان، حتى نشأت أنماط تفاعل جديدة ومعقدة بين التغيرات المناخية من جهة، وأبعاد الأمن الإنساني من جهة أخرى، خاصة في المناطق البيئية الهشة من العالم، وضمن هذا السياق تسعى الدراسة للكشف عن العلاقات الترابطية وأنماط التفاعل بين التغيرات المناخية والأمن العالمي، من خلال تقسيم الدراسة بشكل يحاكي التسلسل الزمني لتأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني وصولاً للأمن العالمي، وذلك استنادًا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المناسبين لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث يتطلب الأمر الكشف عن طبيعة التفاعل بين العديد من المتغيرات.

كلمات مفتاحية: التغيرات المناخية. الأمن البيئي. الأمن الإنساني. الأمن الوطني. الأمن العالمي.

Abstract: The phenomenon of climate change has increasingly attracted the interest of numerous decision-makers circles in various governments and international bodies, as well as scientific research centers, due to the significant impacts that this phenomenon has started to generate on various aspects of human daily life, leading to the emergence of new and complex interaction patterns between climate change on the one hand, and various dimensions of human security on the other, especially in environmentally fragile areas of the world. Within this context, the study seeks to reveal the relationships and patterns of interaction between climate change and global security, by structuring the study to reflect the chronological progression of climate change's impact from human security to global security, using both the descriptive and analytical approaches, which are appropriate for this type of study, as it requires revealing the nature of the interaction between many variables.

Keywords: Climate Change. Environmental Security. Human Security. National Security. Global Security.

*المؤلف المرسل: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة 01

مقدمة:

تُعدّ التغيرات المناخية الراهنة من أبرز التحديات البيئية العالمية، نظرًا لتأثيراتها العميقة والمتزايدة على التوازن البيئي والأنظمة الطبيعية. فقد أصبح تغير المناخ ظاهرة تتجاوز التوقعات، حيث تمتد تداعياته إلى مختلف جوانب الحياة، بدءًا من اضطراب أنماط الطقس وارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية، وصولًا إلى التأثير على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. كما تلقي هذه التحولات بظلالها على القطاعات الحيوية، مثل الأمن الغذائي والصحي، مما يستدعي تعزيز استراتيجيات التكيف والتخفيف للحد من تداعياتها المستقبلية.

ازدادت حدة ظاهرة التغيرات المناخية بشكل واضح بسبب الأنشطة البشرية الملوثة، التي تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي. هذا الاستغلال المفرط للبيئة، بدافع تحقيق مكاسب مادية وتنموية سريعة، أدى إلى تعميق الاختلالات المناخية وإضعاف قدرة النظم البيئية على التعافي، مما يزيد من تحديات الحفاظ على استدامة الكوكب.

تفرض التهديدات المناخية، بطبيعتها المعقدة وتأثيرها المباشر على حياة الأفراد، ضرورة علمية ملحة لتوظيف منظور الأمن الإنساني في تحليل انعكاسات هذه التغيرات على الحاجات الإنسانية الأساسية كالغذاء والماء والمأوى، مما يعزز إدراك الروابط بين الأزمات البيئية والاستقرار المجتمعي من أجل فهم أعمق للتغيرات المناخية كبعد مؤثر في الأمن العالمي، يُمكن من خلاله تطوير سياسات أكثر تكاملاً واستجابةً لواقع التحديات البيئية المعاصرة.

في هذا السياق، يواصل تغير المناخ في فرض تكلفة إنسانية متزايدة على الفئات الأكثر هشاشة، التي باتت تكافح للبقاء وتأمين احتياجات الحياة الأساسية. ففي الوقت الذي يعاني فيه الأفراد، خصوصًا في الدول النامية، من تدهور الظروف المعيشية بسبب تغير المناخ، تزداد احتمالات تأثير هذه التغيرات المناخية على الأمن الوطني من خلال تهديدات تمس الأمن الإنساني للأفراد مثل الفقر، الهجرة البيئية، والصراعات الداخلية حول الموارد الطبيعية. ورغم أن هذه التأثيرات قد تكون في البداية محصورة في الأبعاد المحلية، فإن تزايد حجم الأزمات وتداخلها قد يدفعها إلى الامتداد إلى مستويات إقليمية ودولية. وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بالمخاطر المناخية الجسيمة على استقرار العالم وازدهاره، والذي تم التعبير عنه بوضوح في المؤتمرات الدولية المعنية بالمناخ، ومع ذلك، لا تزال الفجوة قائمة بين دول الشمال والجنوب فيما يتعلق بالاستراتيجيات الفعالة لمواجهة هذه التحديات، بالإضافة إلى سبل دعم الدول النامية في جهودها للتكيف مع التغيرات المناخية.

إشكالية البحث:

إلى أي مدى تشكل التغيرات المناخية تهديدًا للأمن العالمي؟

وينبثق عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الأول: ما هو دور مفهوم الأمن الإنساني في تفسير تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن العالمي؟

التساؤل الثاني: كيف تؤثر التغيرات المناخية على الأمن الوطني؟

التساؤل الثالث: ما العلاقة بين تأثير التغيرات المناخية على الأمن الإنساني وتهديد الأمن العالمي؟

وبناءً على هذه الإشكالية المركزية، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من مدى صحة الفرضية المولدة:

كلما تفاقم تدهور الأمن الإنساني بسبب التغيرات المناخية، ازدادت احتمالات تهديد الأمن العالمي.

تسعى هذه الدراسة إلى رصد مدى الترابط بين تأثيرات التغيرات المناخية وأبعاد الأمن الإنساني، وتأثير ذلك على الأمن والاستقرار العالمي، إلى جانب تتبع سلسلة التفاعلات الأمنية التي تفرزها حالة الهشاشة الفردية في مواجهة التغيرات المناخية.

تم اعتماد تركيب منهجي يساهم في التفسير السلس للقضايا البيئية، التي تتميز غالباً بالتعقيد وتداخل العديد من المتغيرات، وذلك من خلال توظيف المنهج الوصفي بهدف تقديم وصف موضوعي للظاهرة محل الدراسة، نظراً لتعدد مظاهرها وتأثيراتها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي كمنهج ملائم لتفكيك حالات الارتباط بين المتغيرات المناخية والأمن العالمي وتتبع سلسلة التأثيرات المناخية على الأمن الإنساني إلى الأمن الوطني فالأمن العالمي.

تقسيم الدراسة:

أولاً: التغيرات المناخية كتهديد للأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والآثار

ثانياً: تأثير التغيرات المناخية: من الأمن الإنساني إلى الأمن الوطني

ثالثاً: تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن العالمي

أولاً: التغيرات المناخية كتهديد للأمن الإنساني: دراسة في المفهوم والآثار

تتصاعد المخاطر البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية بوتيرة متسارعة وبدرجة عالية من التعقيد، ويعزى جزء كبير من هذه الأزمات إلى استنزاف الموارد الطبيعية بفعل الطلب المتنامي الذي تفرضه مسارات التنمية الاقتصادية ضمن إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي. يرتبط مفهوم التغيرات المناخية ارتباطاً وثيقاً بفلسفة النموذج الرأسمالي في إدارة الاقتصاد العالمي، حيث يتمحور حول تعزيز النمو الاقتصادي دون إيلاء الاهتمام الكافي للآثار البيئية السلبية.

1. التغيرات المناخية

يطلق مصطلح "تغير المناخ" على التغيرات الملموسة والطويلة الأثر في أنماط الطقس في منطقة معينة، وتشمل هذه التغيرات معدلات الهطول المطري، ودرجات الحرارة، وحركة الرياح. وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى

مجموعة من العوامل الديناميكية المتعلقة بالأرض، إضافة إلى تأثيرات القوى الخارجية والنشاطات البشرية¹. في حين قدّمت الهيئة الدولية الحكومية المختصة بالتغير المناخي تعريفاً لمفهوم "تغير المناخ" على أنه يشمل جميع أشكال التغيرات القابلة للتمثيل الإحصائي، والتي قد تستمر لعقود طويلة، سواء كانت ناتجة عن الأنشطة البشرية أو عن التفاعلات الداخلية بين مكونات النظام المناخي².

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية UNFCCC "التغير المناخي" بأنه التغير الذي يُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الأنشطة البشرية، والذي يؤدي إلى تغيير التركيب الكيميائي للغلاف الجوي على المستوى العالمي، إضافة إلى التقلبات المناخية التي رصدت خلال فترات زمنية مشابهة³.

في جوان 2022، أعلنت إدارة المحيطات والغلاف الجوي الوطنية الأمريكية أنه نتيجة للاحتباس الحراري الناتج عن التغيرات المناخية، سجلت الأرض في ماي 2022 أعلى تركيز لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، حيث بلغ نسبة 50% أعلى مما كان عليه قبل العصر الصناعي، وهو مستوى لم يُسجل منذ أربعة ملايين سنة⁴.

في الأصل، يُسهم تأثير الاحتباس الحراري في بقاء الحياة على كوكب الأرض، حيث أن غيابه كان سيؤدي إلى انخفاض درجات الحرارة بمقدار حوالي 30 درجة مئوية عن المعدلات الحالية. إذ بدون وجود الغازات الدفيئة وتأثيرها الطبيعي، ستكون الحياة على سطح الأرض مستحيلة⁵. فمنذ بداية الثورة الصناعية؛ زادت مستويات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب. وقد تجاوز هذا الارتفاع في درجة الحرارة التوقعات، مما أدى إلى تغيرات مناخية سريعة وخطيرة.

من خلال ماسبق يمكن تعريف التغيرات المناخية بأنها تحول تدريجي وطويل الأمد في أنماط الطقس العالمية، يتجلى ذلك في ارتفاع متوسط درجة الحرارة الأرض، وتغيرات في أنماط هطول الأمطار وزيادة في حدوث الظواهر المناخية المتطرفة، تعزى بشكل أساسي إلى زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي نتيجة للنشاط البشري، ولا يتم رصد هذه التغيرات فقط بالعين المجردة، بل وفق معطيات إحصائية دقيقة.

2. التغيرات المناخية والرأسمالية: علاقة صفرية أم علاقة يمكن جبرها

في ظل تفاقم المشكلات البيئية، بات من الضروري إعادة النظر في العلاقة المعقدة بين النظام الرأسمالي والتغيرات المناخية. فالأنماط الاقتصادية الرأسمالية، التي تقوم على النمو المتسارع واستغلال الموارد، تسهم بشكل مباشر في تعميق الاختلالات البيئية، مما يفرض تحديات جوهرية تستدعي إعادة التفكير في كيفية الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورة التصدي للتغيرات المناخية.

مع نهاية الحرب الباردة و تشكّل النظام الدولي الجديد وفق مرجعية ليبرالية رأسمالية، تقلّصت قدرة الدول على فرض القيود على أنشطة الشركات. فتحوّلت الرأسمالية باتجاه أن تكون المعيار الأساسي للأنماط

الاقتصادية العالمية، وقد عزز هذا النموذج الاقتصادي مفهوم النمو والإنتاج المستمرين بهدف تحقيق أقصى معدلات الربح، وذلك رغم التدهور البيئي المتزايد الناجم عن هذه الديناميات.

يتسم نظام السوق بقصور جوهري يتمثل في أن كل فاعل داخله يتصرف بناءً على مصلحته الخاصة ومنطقه الذاتي، هذا يدل على أن الحصيلة الإجمالية لهذه التصرفات لا تفضي بالضرورة إلى تحقيق وضع اجتماعي رشيد أو عقلاني. فالأطراف الفاعلة داخل السوق تركز، بحكم أدوارها ومسؤولياتها، على اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الخاصة أولاً، سواء كانت تلك المصالح متعلقة بشركاتهم أو أهدافهم الفردية⁶. في هذا السياق، يبرز التساؤل التقليدي: هل يتطلب الأمر تدخلاً حكومياً لتوجيه السوق نحو تحقيق الأهداف البيئية وحماية الموارد الطبيعية، أم أن الشركات، عبر سعيها الدائم إلى تحقيق مصالحها الخاصة، يمكن أن تسهم بشكل تلقائي في خلق "وظائف خضراء" ودعم جهود الاستدامة البيئية؟⁷

في عملها "الدولة الخضراء"، تقدم أكرسلي (Eckersley) رؤية نظرية طموحة تسعى إلى بناء إطار تحليلي ومعياري للدولة في حقبة "ما بعد الليبرالية". تهدف هذه الرؤية إلى تعزيز المسؤولية البيئية العميقة وتحقيق تمثيل ديمقراطي موسع يتجاوز الحدود التقليدية للدولة الليبرالية الحديثة. تقوم هذه الرؤية على دمج النقد النظري بالقيم البيئية، في إطار ما يمكن وصفه بـ"الإيكولوجيا السياسية النقدية". تجادل أكرسلي أن العقبة الأساسية أمام تحقيق فكرة "الدولة الخضراء" تكمن في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي⁸. تضيف أكرسلي بأن الدول الخضراء يجب أن تعمل كأوصياء على البيئة في سياق نظام دولي متعدد الأقطاب، بحيث تسعى إلى تقييد النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتنظيمه وفق معايير تُصاغ عبر عمليات ديمقراطية. في هذه الرؤية، تصبح الاستدامة البيئية مبدأً توجيهياً أساسياً يوجه السياسات⁹.

رغم المحاولات النظرية لتكييف الفكر الرأسمالي مع التحديات البيئية، لا تزال هناك تحديات بنيوية يصعب تجاوزها، من بينها تغليب الأولويات الربحية، حيث لا يمكن دائماً تحقيق هذا الهدف دون المساس بالمصالح البيئية. كما أن التركيز على الربح الفوري قد يؤدي إلى إهمال الاستثمار في التقنيات البيئية النظيفة والمستدامة، نظراً لاعتبارها مكلفة ومستنزفة للموارد المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن الرأسمالية تتأسس على فكرة تشجيع المستهلكين على الإفراط في الاستهلاك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الربحية، حتى وإن جاء ذلك على حساب الاستدامة البيئية، إذ إن السعي وراء الربحية بشكل مفرط يزيد من الضغط على الفقراء والمجتمعات المهمشة ويوسع دائرة الفقر، مما يدفع شرائح كبيرة من الفقراء إلى استنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير عقلاني.

يبقى التنظير الأخضر ضمن الأطر الرأسمالية مجالاً بحثياً خصباً، يتطلب المزيد من البحث وتقصي الحلول لمواجهة الأخطار البيئية التي تهدد الأمن الإنساني والأمن العالمي. فمنظرو الليبرالية يؤمنون بأنه من الممكن تطوير نموذج رأسمالي مستدام يحافظ على البيئة، في مقابل ذلك يرى منظرو الاتجاه النقدي باستحالة

التوصل إلى حلول جذرية لتفادى التدهور البيئي في ظل استمرار سيطرة الفكر الرأسمالي في إدارة الاقتصاد العالمي.

3. الأمن الإنساني كمفهوم أساسي لتحليل أثر التغيرات المناخية على الأمن العالمي

إن التغيرات المناخية ليست مجرد تحدٍ بيئي محلي، بل هي ظاهرة عالمية تتطلب فهماً أعمق لأبعادها وتأثيراتها المتعددة. لفهم تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي، يتطلب التركيز على البعد العالمي لهذه الظاهرة، حيث تتضرر الفئات الأكثر هشاشة مباشرة، مما يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات المتشابكة كالهجرة البيئية، وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وتهديد الاستقرار السياسي. ومن هنا يبرز مفهوم الأمن الإنساني كإطار أساسي لتحليل هذه التأثيرات وفهم كيفية تحول الأزمات الفردية إلى تهديدات أوسع للأمن العالمي.

ولاستعراض طبيعة التفاعل بين أبعاد الأمن الإنساني والتغيرات المناخية وتأثيرها في النهاية على الأمن والاستقرار الدولي، سيتم تناول مقارنة الأمن الإنساني، ثم سيتم التخصيص بمفهوم الأمن البيئي باعتباره بُعداً مهماً من أبعاد الأمن الإنساني.

1.3. مقارنة الأمن الإنساني

يُعدّ الأمن من أكثر المفاهيم تعقيداً في التحليل العلمي المعاصر، نظراً لطبيعته النسبية والمتغيرة وسماته المركبة والمتعددة الأبعاد والمستويات. فهو مفهوم يتعرض لمجموعة من التحديات والتهديدات المباشرة وغير المباشرة، التي تختلف من حيث مصادرها، شدتها، وتوقيتها. كما يرتبط الأمن بالمرجعية المعتمدة في التحليل، سواء كانت الفرد، الجماعة، الدولة، النظام الإقليمي، أو حتى العالمي. ويظل الأمن أحد المفاهيم المحورية في حقل العلاقات الدولية¹⁰.

بعد نهاية الحرب الباردة، تطور مفهوم الأمن بشكل جذري، فقد أثبتت الوقائع بعد ذلك أن المنظور الواقعي التقليدي لمفهوم الأمن والمنحصر بشكل أساسي في التصدي للتهديدات العسكرية الخارجية والحفاظ على سيادة الدولة. قد أصبح عاجز عن تفسير تزايد التهديدات البيئية والاجتماعية، التي باتت تؤثر على حقوق الإنسان الأساسية، وذلك من دون تعريض سيادة الدولة بشكل مباشر للخطر، نتيجة ذلك ظهر مفهوم الأمن الإنساني ليغطي هذه الفجوة المعرفية لدى المفهوم التقليدي للأمن بتبني وحدة تحليل جديدة وهي الفرد، نظراً لاعتباره أكثر الأطراف عرضة للتهديدات الأمنية الجديدة.

تشكل التغيرات البيئية المتسارعة، كاستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور النظم البيئية، تهديدات وجودية للإنسانية. هذه التحديات المستعجلة قد أفضت إلى ضرورة إعادة تعريف مفهوم الأمن، وتحويله من تركيز ضيق على الأبعاد العسكرية إلى منظور أوسع. حيث برز مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم مستقل بعد صدور تقرير

التنمية البشرية لعام 1994 من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدم فيها تعريفا للأمن الإنساني كونه: "التحرر من الخوف، والتحرر من الفاقة". وقدم أربع سمات رئيسية له¹¹:

أولاً: الأمن الإنساني يتسم بالعالمية حيث يشمل جميع البشر في أنحاء المعمورة. خاصة من حيث التهديدات المشتركة التي يمكن أن تطاله.

ثانياً: تكامل مكوناته وترابطها يوضح الاعتماد المتبادل بين هذه المكونات، حيث يعتمد كل منها على الآخر بشكل وثيق.

ثالثاً: الوقاية المبكرة هي أفضل خيار من أجل تقليل تكاليف التدخل اللاحق وصيانة الأمن الإنساني.

رابعاً: الأمن الإنساني محوره الإنسان (الفرد)

تبرز خاصية عالمية التهديدات فكرة مؤسسة لمفهوم الأمن الإنساني باعتبار أن التهديدات الأمنية ليست مقتصرة على حدود دولة واحدة أو منطقة معينة، بل عابرة للحدود تستدعي وضع حلول مشتركة ومتعددة الأطراف، كما نلاحظ في حالات مثل الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والتغيرات المناخية. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي التعامل مع هذه التهديدات بشكل جماعي من خلال التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، وتطوير استراتيجيات وقائية مشتركة للتصدي لها ومنع تطورها إلى مستويات تهدد الاستقرار والأمن الدوليين.

كما تبرز أهمية وضع الإنسان في صلب الجهود الأمنية التي يتضمنها مفهوم الأمن الإنساني، من خلال الاهتمام بحقوقه وكرامته، وتجاوز المفهوم الضيق للأمن التقليدي المنحصر حول وحدة التحليل "الدولة" إلى وحدة تحليل "الفرد". بذلك، تكون استراتيجيات الأمن موجهة نحو تحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية، وضمان الحكومات لحقوق المواطنين وتأمين وصولهم إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، بالإضافة إلى حمايتهم من كافة أشكال الخوف والعوز.

تُقر النظرية الكونية أو الكوزموبوليتانية بمفهوم الأمن الإنساني، باعتباره يعكس الترابط والتكامل بين الأنظمة الداخلية والإقليمية والعالمية. وينطلق هذا المفهوم من فكرة كونية مفادها أن أمن الأفراد لا يتحقق في منطقة دون أخرى؛ فالكل عرضة للتهديدات، وأن تحقيق السلام والأمن الدوليين يتطلب تعاوناً مشتركاً وشاملاً. ويعكس هذا التصور الحاجة الملحة إلى استجابات جماعية لمواجهة التحديات المعقدة التي تفرضها التغيرات المناخية في عالم اليوم¹².

أدت عولمة التهديدات إلى ضرورة تبني حلول على مختلف الأصعدة، سواء كانت محلية، إقليمية، أو عالمية، أصبح من الواضح أن متطلبات الأمن الإنساني تتجاوز حدود الدولة، حيث لم يعد أمام الدول خيار ضمان أمن مواطنيها فقط وحمايتهم من الأخطار التي قد تهدد استقرارها، بل يتعدى ذلك إلى ضمان أمن

مواطني دول الجوار. وهذا يتطلب الوعي بالمخاطر ذات الأبعاد الإقليمية والعالمية، فضلاً عن ضرورة التعاون الجماعي لمكافحتها¹³.

وانطلاقاً من قائمة تهديدات الأمن الإنساني، نصّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 على مجموعة من الأبعاد يشتمل عليها مفهوم الأمن الإنساني، نذكرها فيما يلي:

2.3. شبكية أبعاد الأمن الإنساني وعلاقتها بالتغيرات المناخية

يشمل الأمن الإنساني مجموعة من الأبعاد التي تكمل بعضها البعض، نذكرها فيما يلي:

1.2.3. الأمن البيئي

حسب تعريف "كلود فوسلر" و"بيتر جيمس": يعني الأمن البيئي القدرة على الاعتماد على استمرارية وظائف الأنظمة الطبيعية التي تسهم في تعزيز رفاه الإنسان وجودته عبر الخدمات البيئية التي تتيحها¹⁴. كما أن الأمن البيئي يعتبر التزاماً بالحفاظ على مكونات المحيط الحيوي من التلوث و ضمان تأمين احتياجات المجتمع بما يمكنه من تنفيذ خطط التنمية الإنسانية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لضمان استمرارية الحياة وعملية التنمية، مما يجعل الأمن البيئي أداة أساسية لحماية الحقوق البيئية المستدامة¹⁵.

تتنوع التعريفات حول مفهوم الأمن البيئي بسبب صعوبة تحديده بدقة، نظراً لتأثيره على مختلف القطاعات والمجالات، وعلاقته المباشرة وغير المباشرة بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني. فغياب بيئة صحية خالية من الأضرار البيئية، وقادرة على توفير الشروط الأساسية لبقاء الإنسان، ينعكس بشكل سلبي على جميع جوانب الحياة. ويصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية التدهور البيئي كأحد الأسباب الرئيسية لزيادة الوفيات، فهو يمس الطبيعة بجميع عناصرها، بما في ذلك مياه الشرب والصرف الصحي، كما يسهم في انتشار الأمراض مثل الكوليرا والإسهال والملاريا. إضافة إلى ذلك، يتسبب في التلوث الهوائي وتدهور نوعية التربة الزراعية، فضلاً عن التغيرات المناخية وتأثيراتها غير المحدودة¹⁶.

في إطار تطوّر مفهوم الأمن البيئي، برز اتجاهان تقليديان. يُركّز الاتجاه الأول على أن الأمن البيئي يمثل المجال الذي تتقاطع فيه الاهتمامات البيئية مع الاستراتيجيات الأمنية، انطلاقاً من فرضية مفادها وجود ارتباط وثيق بين القضايا البيئية و المخاوف المرتبطة بالأمن القومي. ووفقاً لهذا التصور، يُعدّ الأمن البيئي مكوناً جوهرياً ضمن منظومة الأمن الوطني، بالنظر إلى ما تتطوي عليه العلاقة المتشابكة والديناميكية بين وضعية الموارد الطبيعية وبنية المجتمع، باعتبارها عنصراً حاسماً في الحفاظ على استقرار الدولة أو المنطقة أو الإقليم¹⁷.

وضمن هذا الاتجاه برزت "مدرسة ثورينثو" الكندية ويعتبر توماس هومر ديكسون Thomas Homer-Dixon أبرز الباحثين في هذا المجال عبر دوره في تخصيص حقل عرف "بالنزاعات البيئية" وهو محاولة لربط النزاعات والصراعات العنيفة بظاهرة التغيرات المناخية.

أما الشق الثاني فيركز على "أمننة البيئة" من خلال سلسلة من الخطوات لضمان صيانة وسلامة النظام الإيكولوجي. يعكس هذا البعد تركيزاً على مفاهيم البيئة والأمن في سياق التنمية المستدامة بدلاً من الصراعات. ويفترض هذا التوجه أن تأمين النظام الإيكولوجي هو أمر أساسي لصحة الفرد والمجتمع. وقد تجلّى هذا المفهوم في طروحات الأمم المتحدة التي أكدت على أهمية تحقيق "الأمن البيئي" كجزء لا يتجزأ من "الأمن الدولي". وفقاً لهذا التعريف، يُعتبر الأمن البيئي وصول الفرد إلى حالة من الطمأنينة والقدرة على العيش في ظروف بيئية صحية ومناسبة¹⁸.

2.2.3. الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو مفهوم يشير إلى القدرة على الحصول على غذاء كافٍ وصحي بشكل مستدام، لضمان تلبية احتياجات السكان في مجتمع معين. يتعلق الأمن الغذائي بتوفير الغذاء بكميات كافية وجودة جيدة، وبأسعار معقولة وميسرة للجميع في الأوقات العادية وأيضاً في حالات الطوارئ. على الرغم من أن الأمن الغذائي يرتبط بشكل رئيسي بالإمدادات الغذائية والموارد الزراعية، إلا أنه يرتبط أيضاً بالتغيرات المناخية بشكل وثيق. فالتغيرات المناخية تؤثر على الزراعة وإنتاج الغذاء بعدة طرق، فتقلبات درجات الحرارة ونمط هطول الأمطار يؤثر بشكل مباشر على كمية المحاصيل الزراعية وجودتها.

3.2.3. الأمن الصحي

تعززت مكانة مفهوم الأمن الصحي عندما تم تضمينه في تقرير التنمية البشرية الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 كأحد ركائز مفهوم الأمن الإنساني الحديث، ومضمونه هو توفر سبل العيش بعيداً عن مختلف الأمراض، وضمان الحصول على خدمات صحية¹⁹، ومع ارتفاع حدة التغيرات المناخية أصبح الأمن الصحي العالمي محل تهديد كبير، لأن الصحة العامة مرتبطة بشكل مباشر بتقلبات البيئة وأحوالها، فالتغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى انتشار أمراض معدية مثل الملاريا. هذا ما يزيد من العبء على الأمن الصحي.

4.2.3. الأمن الاقتصادي

الأمن الاقتصادي هو القدرة على توفير سبل العيش والرفاه للفرد وقدرة المجتمعات والدول على توفير شروط النمو والازدهار الاقتصادي. فمع تعدد البيئات الاقتصادية العالمية بزيادة حدة التشابكية والاعتمادية بين الاقتصادات العالمية، أدى إلى ظهور أزمات اقتصادية عالمية كان أبرزها الأزمة المالية العالمية 2008 وهو مادفع بتصدر مفهوم الأمن الاقتصادي قائمة الأولويات في الأجندات الدولية والوطنية. ومع ذلك، لا يزال

الاقتصاد العالمي يواجه تحديات متزايدة من حيث التعقيد، ومن أبرزها التأثيرات الهيكلية للتغيرات المناخية على الاقتصادات الوطنية، ولا سيما الاقتصادات الهشة التي تعاني من نقص التكيف مع التحولات الاقتصادية المطلوبة، مثل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ويرجع ذلك إلى الأعباء المالية والاجتماعية الكبيرة.

5.2.3. الأمن الشخصي

يُعدّ الأمن الشخصي إحدى الركائز الأساسية لحماية حياة الأفراد في عالم يتسم بالنزاعات المسلحة وتزايد معدلات الجريمة بكل أشكالها، سواء كانت منظمة أو غير منظمة، بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات والبشر. هذه العوامل تمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الشخصي للأفراد²⁰. بالإضافة ألا يشعر الفرد بوقوعه تحت سلطة الإكراه والعنف سواء كان مصدره جماعات إرهابية أو إجرامية أو حتى بعض الأجهزة الرسمية..، وتُعدّ التغيرات المناخية من أبرز التهديدات التي تؤثر سلبيًا على السلامة الشخصية، إذ يمكن أن تتسبب حدوث كوارث طبيعية مثل الفيضانات والعواصف والجفاف، في التأثير على سلامة الأفراد. وتعرض صحتهم وغدائهم للخطر.

6.2.3. الأمن المجتمعي

يتمثل الأمن المجتمعي في ضمان حق الجماعات والأقليات في ممارسة حقوقهم الثقافية وشعورهم بالأمان تجاه هويتهم وحرّيتهم في التعبير عنها²¹، وتعدّ التغيرات المناخية عاملاً مفاقماً يؤثر على الأمن المجتمعي للشعوب، لا سيما من خلال أزمة النزوح الناتجة عن الكوارث الطبيعية، والجفاف، ونقص الموارد، مما يدفع الجماعات المتضررة إلى الهجرة والبحث عن مصادر عيش بديلة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى نشوء صراعات وتوترات اجتماعية وهوياتية متعددة.

7.2.3. الأمن السياسي

يقصد بالأمن السياسي ضمان حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية، وحمايتها من خلال تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية والديمقراطية، بما في ذلك حرية اختيار النظام السياسي، وحق المشاركة في الانتخابات بحرية دون التعرض للتضييق أو العنف. وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على هذه المبادئ في أهدافه المتعلقة بضمان الحقوق السياسية والاقتصادية²².

يتضح مما سبق، وجود ترابط وثيق وتداخل بين أبعاد الأمن الإنساني، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية 1994 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنبأ بأن مفهوم الأمن الإنساني، على الرغم من بساطته، سيحدث تحولاً جذرياً في إدارة المجتمع الدولي، نظراً لأن التهديدات التي تستهدف الفرد باعتباره أحد العناصر الأساسية في النظام الدولي مترابطة ومعقدة. فعلى سبيل التوضيح، تؤدي النزاعات العنيفة إلى انتشار الفقر والمجاعة، مما يساهم في استنزاف الموارد الغذائية وارتفاع معدلات انتقال الأمراض. والأكثر تعقيداً هو أن هذه التهديدات لا تظل محصورة في حدود الدولة أو الإقليم الذي نشأت فيه، بل تمتد إلى مناطق أخرى، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي لمواجهتها بفعالية²³.

يُشكّل الأمن الإنساني منظومة شبكية مترابطة الأبعاد، تشمل الأمن الغذائي، الصحي، البيئي، الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي، ما يجعله عاملاً حاسماً في تشكيل ملامح الأمن العالمي. فعندما يتعرض أحد هذه الأبعاد للاختلال، فإن التداعيات لا تبقى محصورة في إطارها المحلي، بل تمتد لتؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي. على سبيل المثال، يُسهم انعدام الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في النيجر ومالي، نتيجة موجات الجفاف المزمنة والنزاعات المسلحة، في دفع آلاف السكان إلى النزوح نحو دول الجوار وأوروبا، مما يخلق أزمات إنسانية وأمنية عابرة للحدود.

إذن يمثل الأمن الإنساني إضافة نوعية وضرورية في حقل دراسات الأمن العالمي، إذ يوسّع من نطاق المفهوم التقليدي للأمن ليشمل تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، كالغذاء والمياه والرعاية الصحية، متجاوزاً التركيز الحصري على الجوانب العسكرية. ويُبرز هذا المنظور الترابط البنوي بين الأزمات المحلية والتهديدات العابرة للحدود خاصة في ظل التحديات الإنسانية التي تفرضها التغيرات المناخية، مما يُساهم في تعميق فهم ديناميكيات التهديدات التي تواجه الأمن العالمي. كما يُبرز الحاجة إلى بلورة سياسات واستراتيجيات شاملة ومستدامة تُعزز من استقرار المجتمعات وتدعم السلم والأمن العالميين.

ثانياً: تأثيرات التغيرات المناخية: من الأمن الإنساني إلى الأمن الوطني

تعددت التحليلات وكثرت التساؤلات حول العلاقة بين تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية وازدياد أشكال متعددة من الصراعات العنيفة، مما استدعى الحاجة إلى مراجعة وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل السياقات والتهديدات الأمنية الجديدة، كالتغيرات المناخية التي أصبحت موضوعاً للدراسة والتحقيق نظراً لتأثيرها المحتمل على مختلف مستويات الأمن. فالتبعات الإنسانية الناشئة عن التغيرات المناخية، يمكن أن يخلق اضطرابات سياسية واجتماعية قد تفوق قدرة الدول على تجاوزها.

1. التغيرات المناخية وتداعياتها الإنسانية

تَقَوُّض المشكلات البيئية احتياجات وحقوق الشعوب، خاصة الفئات الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية. فهذه الفئات تكون أكثر حساسية وأقل قدرة على مواجهة التغيرات المناخية، سواء كانت مفاجئة أو تدريجية. فتغير رطوبة التربة مثلاً يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي للأسر المعتمدة على زراعة الكفاف، كما أن انخفاض وفرة الأسماك يضر بدخل الصيادين، وتراجع جودة المياه الجوفية يؤثر على صحة الأمهات والأطفال في المجتمعات التي تعتمد على شبكات إمداد المياه²⁴.

1.1. تهديد الأمن الغذائي

تُعد التهديدات المناخية، الناجمة عن الجفاف، الاحترار، الفيضانات، وتغير أنماط هطول الأمطار، عوامل رئيسية تسهم في انعدام الأمن الغذائي وانهيار النظم الغذائية. التي تؤدي إلى فقدان سبل العيش في المناطق الريفية، وتراجع الدخل بسبب نقص مياه الشرب والري، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية²⁵.

يؤدي اضمحلال طبقة الأوزون إلى زيادة وصول الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض، الأمر الذي يؤثر سلبًا على الحياة الحيوانية والنباتية. فتُظهر الدراسات أن 70% من النباتات حساسة لهذه الأشعة، حيث تقلل من كفاءة عملية التركيب الضوئي وتضر بالمجموع الورقي، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، مع اختلاف التأثير حسب نوع النبات. كما تتضرر الهوائ النباتية (Phytoplankton) والحيوانية (Zooplankton)، حيث أظهرت الدراسات على الطحالب المجهرية انخفاضًا في الكتلة الحيوية ومستوى التمثيل الضوئي. هذا الخلل في بداية السلسلة الغذائية ينعكس سلبًا على الشبكات الغذائية كافة، مهددًا التوازن البيئي²⁶.

مع تزايد حدة التغيرات المناخية، أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية لدى العديد من الدول التي تعاني من عجز في الأمن الغذائي، وخاصة الدول الإفريقية. وهذا ما يعرض الطبقات الهشة داخلها إلى أزمات غذائية خانقة قد تؤدي بها إلى المجاعة، وذلك بسبب عدم قدرة الدول الوطنية على التكيف مع التغيرات المناخية وعدم القدرة على سد الفجوة الغذائية التي خلفتها. وهذا ما عانت منه الصومال ووسط إفريقيا في العقدين الماضيين.

2.1. الآثار الصحية للتغيرات المناخية

يعتبر التغير المناخي تهديدًا جسيمًا للصحة العامة، حيث يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي. فارتفاع وتيرة الفيضانات والعواصف يزيد من فرص انتشار الأمراض المعدية، مثل الكوليرا، نتيجة تلوث مصادر المياه العذبة، مما يؤدي إلى تفشي الأمراض وزيادة معدلات الوفيات بشكل ملحوظ مقارنة بالأوضاع المناخية المستقرة. كما أن التغير المناخي يسبب اضطرابات في درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار، مما يترك آثارًا سلبية على البيئة البرية. يؤدي ذلك إلى زيادة انتشار الأمراض وتأجيج حالات العدوى، مما يجعل من الضروري تعزيز جهود الرصد والإنذار المبكر لضمان سلامة الأفراد والمجتمعات.

أكد علماء المناخ تزايد انتشار العديد من الأمراض المنقولة عبر الحشرات، مثل الملاريا، والتهاب الدماغ الفيروسي المنقول بواسطة حشرة القراد، بالإضافة إلى الحمى الصفراء، والطاعون، وحمى الضنك، خلال السنوات الأخيرة. يُعود ذلك إلى التغير المناخي العالمي وما نتج عنه من تزايد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة،

وأيضاً نقص أنظمة الصرف الصحي وندرة المياه العذبة النظيفة، مما يخلق بيئة مناسبة لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض، خاصة في المناطق ذات خطوط العرض الشمالية²⁷.

أسفرت التداعيات الصحية لفيروس كورونا عن انتشار سريع وغير مسبوق للعدوى، مما كشف عن هشاشة الأنظمة الصحية العالمية، بما في ذلك في الدول الكبرى التي عجزت عن حماية مواطنيها بفعالية. وساهمت الطبيعة اللاتمائية للفيروس في تفشيه بغض النظر عن جاهزية الدول وقوتها. هذا التهديد المباشر لحياة الإنسان وسلامته لم يقتصر على المجال الصحي فقط، بل أثر كذلك على الأمن العالمي، حيث أعاد تعريف التهديدات الأمنية مبرراً الأمن الصحي كأولوية أمنية. أما التداعيات الاقتصادية، فقد عمقت الأزمة الاجتماعية نتيجة فقدان مصادر الدخل وتضرر القطاعات الحيوية مثل التجارة والسياحة، مما ترك أثراً إنسانياً وأمنياً بالغاً على المستوى العالمي²⁸.

3.1. الآثار الاجتماعية للتغيرات المناخية

يتعرض ملايين الأشخاص في أكثر من 100 دولة بشكل دوري لمخاطر طبيعية مثل الزلازل، الأعاصير الاستوائية، الفيضانات، والجفاف. نتيجة لهذه الكوارث الطبيعية، يُسجل أكثر من 184 حالة وفاة يوميًا في مختلف أنحاء العالم. على مدار العقدين الماضيين، أدى تأثير هذه الكوارث إلى وفاة أكثر من 1.5 مليون شخص. تشير البيانات إلى أن حوالي 130 مليون شخص يتعرضون سنوياً لخطر الزلازل، بينما يواجه نحو 119 مليون شخص خطر الأعاصير الاستوائية، مع تعرض بعض المناطق مثل بنغلاديش و الهند و الفلبين لأكثر من أربعة أعاصير سنوياً. كما يواجه حوالي 196 مليون شخص في أكثر من 90 دولة خطر الفيضانات (مثل الصومال، اليمن، فنزويلا..)، بينما يتعرض نحو 220 مليون شخص سنوياً لخطر الجفاف، وتعد الدول الإفريقية الأكثر عرضة لتأثيرات الجفاف²⁹.

يؤثر التدهور البيئي بشكل كبير على الفقراء من حيث الفرص والقدرة على التكيف. العلاقة بين البيئة والفقير هي علاقة مزدوجة الاتجاه ومعقدة، وتختلف وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. إذ يؤدي تدهور الموارد الطبيعية، مع غياب بدائل معقولة، إلى تقليص فرص الفقراء في كسب سبل عيشهم، مما يعوق قدرتهم على مواجهة التغيرات البيئية. كما يزيد من تعرضهم للأمراض البيئية، وتساهم الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية في تهديد أمنهم وتقليص الموارد اللازمة لتمكينهم من مواجهة اجتياز الصدمات³⁰.

فالعلاقة بين الفقر والبيئة مزدوجة، حيث يؤدي الفقر الناتج عن التغيرات المناخية إلى تدمير البيئة من خلال ممارسات سلبية ناتجة عن ضعف القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية. الفئات الفقيرة، التي تعتمد على الموارد الطبيعية لسد احتياجاتها، تلجأ إلى ممارسات مثل الصيد الجائر والرعي الجائر وقطع الأشجار.

هذه الأنشطة تستنزف الموارد الطبيعية وتؤدي إلى تدهور الغابات والمصادر المائية، مما يزيد من تفاقم الأضرار البيئية. وبالتالي، يصبح الفقر محركاً رئيسياً لتفاقم التدهور البيئي، إذ يتفاعل على نحو مستمر مع التغيرات المناخية ضمن حلقة مفرغة.

2. تأثير التغيرات المناخية على الأمن الوطني

أصبحت التغيرات المناخية تشكل تحدياً متزايداً للأمن الوطني، حيث تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على استقرار الدول وقدرتها على حماية مواردها وسكانها. فمع تفاقم الظواهر المناخية، يزداد الضغط على البنى التحتية والأنظمة الاقتصادية، مما يعزز من المخاطر الأمنية. كما تؤدي هذه التغيرات إلى خلق ديناميكيات جديدة في التهديدات الأمنية الوطنية، تتطلب إعادة تقييم السياسات والاستراتيجيات الأمنية. وبالتالي، باتت العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الوطني محوراً أساسياً في النقاشات النظرية والسياسية.

1.2. التغيرات المناخية والأمن الوطني في صلب النقاشات النظرية

تتصل حدود العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الوطني بكثير من النقاشات النظرية التي تنقسم بين الرافضين لهذه العلاقة والمشككة فيها، والتي غالباً ما ينطلق أصحاب هذا الموقف من الفرضيات الواقعية المختزلة لقضايا الأمن في أمن الدولة ضمن بعدها العسكري، فمن المضلل تحليلياً حسبهم ربط الصراع داخل الدول بالتدهور البيئي، فممكن أن يكون هذا الأخير عاملاً مساعداً في تأجيج الصراع لكنه ليس سبباً مباشراً في اندلاعه، لأن الأمن الوطني والأمن البيئي يحملان طبيعتين ومرجعيتين مختلفتين، فإدراج البعد الأمني في الدراسات البيئية لا يعكس جوهر النظام الإيكولوجي. وإدراج البعد البيئي في الدراسات الأمنية لا يعكس جوهرها. أما الاتجاه المؤيد للعلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الوطني والذي برز تأثيره التنظيري أكثر بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية، وماباتت تسببه من تهديدات أمنية، حيث دفع هذا الاتجاه نحو مزيد من الانخراط في حركة توسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل موضوعات أخرى، ولا يختزل فقط في الأمن العسكري. وتأتي نظرية الأمننة أبرز الاسهامات النقدية التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في هذا الإطار، حيث ركزت على زاوية اجرائية تضفي طابع التهديد الأمني على أي مسألة تراها النخبة كذلك، من خلال تصدير خطاب تستدل بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي لموضوع مرجعي (الفرد ، الجماعة، أو الهوية ...)، وتأتي بعد ذلك محاولات عديدة من المنظرين لإبراز العلاقة بين التغير المناخي والصراع العنيف والتي كانت أبرزهم مقاربة "الندرة البيئية" لهومر ديكسون" التي خلصت إلى وجود علاقة بين الندرة البيئية والصراع العنيف والتي سوف أتناولها في التقسيم التالي.

2.2. الندرة البيئية والزيادة السكانية وتأثيرها على الأمن الوطني.

أشار الباحث توماس هومر ديكسون ضمن مشروع "التغيير البيئي والنزاعات الحادة" أن ندرة الموارد المتجددة، مثل الأراضي الزراعية والمياه والغابات والأسماك، قد دفع بالفعل إلى اندلاع نزاعات عنيفة في العديد من مناطق الدول النامية. ورغم أن هذه النزاعات تتبع عادة من أسباب سياسية و إيديولوجية أو عرقية، فإن المشروع خلص إلى أن هذه الصراعات تنبئ بزيادة العنف في العقود المقبلة مع تفاقم الندرة البيئية في بعض الدول النامية³¹.

وفقاً لديكسيون، فإن ندرة الموارد البيئية تتفاعل مع القضايا الاجتماعية الصعبة، مثل تشريد السكان أو تراجع الإنتاجية الاقتصادية، ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة وشرعيتها في تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة في ظل تقلص الموارد. وهذا ما يزيد حدة التنافس بين النخب ويؤدي إلى توترات مدنية قد تؤول في النهاية إلى صراع عنيف داخل الدولة³².

تُعد الفلبين مثالاً واضحاً على الصراعات الناجمة عن ندرة الموارد الطبيعية، حيث تعتمد البلاد بشكل أساسي على قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك. لكن بدأت موارد هذه القطاعات في النضوب نتيجة لعوامل عدة، منها إزالة الغابات، والاعتداء على مستجمعات المياه، وتآكل التربة، والإفراط في صيد الأسماك، بالإضافة إلى تدمير الشعاب المرجانية. وقد أسفر هذا الوضع عن نشوء حركات تمرد معارضة للحكومة، تسيطر على مساحات واسعة من أراضي الدولة، مما أدى إلى اندلاع نزاعات مسلحة بين هذه الجماعات والحكومة³³.

3.2. التدهور البيئي: من أزمة الموارد إلى أزمات الهجرة البيئية والصراع

الهجرة البيئية هي انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي إلى مناطق أخرى، سواء ضمن إقليم الدولة أو خارجها، نتيجة للتغيرات البيئية القاهرة التي تدفعهم للبحث عن مصادر جديدة للعيش، بدلاً من تلك التي فقدوها أو لتجاوز التهديدات التي طالتها. وقد دفعت هذه الظاهرة إلى بروز مصطلح جديد في حقل العلاقات الدولية، يُعرف بـ"المهاجر البيئي". ووفقاً لتعريف المنظمة الدولية للهجرة، فإن المهاجر البيئي هو كل شخص أُجبر على مغادرة موطنه بسبب تغير بيئي طارئ أو تدريجي جعل استمرار العيش في ذلك المكان صعباً جداً أو مستحيلاً³⁴.

تتعدد العوامل البيئية المحفزة للهجرة البيئية، حيث تُعدّ الندرة البيئية محركاً أساسياً في تقويض سبل العيش الطبيعية، خصوصاً للفئات الهشة. ويؤدي تدهور خدمات النظم البيئية، مثل نقص المياه العذبة، وتدهور التربة الخصبة، وتلوث الهواء، إلى جعل الحياة صعبة أو حتى مستحيلة في بعض المناطق. إلى جانب ذلك، شهد العقد الأخير تزايداً في ظواهر التغيرات المناخية القاسية والمفاجئة، مثل الأعاصير وموجات الحر الشديد، البرد القارس أو الفيضانات، التي أسهمت في دفع السكان إلى الهجرة الجماعية. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 25

مليون إلى مليار شخص قد يُجبرون على النزوح بسبب تغير المناخ خلال العقود الأربعة المقبلة. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار درجتين إلى خمس درجات مئوية بحلول نهاية القرن الحالي قد يترك أثراً كبيراً على حركة السكان، مما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة³⁵.

يلعب المهاجرون البيئيون دوراً مهماً في اندلاع الصراعات داخل مناطق الدولة أو خارجها. خاصة فيما يتعلق بزيادة الطلب على الموارد مثل الأراضي والمياه والغذاء. وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى المنافسة بين السكان الأصليين والوافدين الجدد، مما يزيد من احتمالية التوترات وحتى الصراعات العنيفة. إضافة إلى ذلك، يحدث المهاجرون البيئيون تغييرات في التركيبة السكانية لدى المجتمعات المستقبلية، وهذا ما يولد الشعور بالتهديد لدى السكان الأصليين ويدفعهم نحو العنف والصراع مع الوافدين الجدد، الذين هم أصلاً يحملون مشاعر الاحساس بالظلم وعدم امتلاك سوى القليل من الخيارات وهي الهجرة. ونتيجة لذلك، تتحول الهجرة البيئية من مجرد ظاهرة ديموغرافية إلى عامل محفز للصراعات، مما يهدد الأمن الإقليمي والدولي. وتؤكد الأحداث في القارة الأفريقية، مثل النزاع الاثني في دارفور، في مطلع الثمانينات الذي استمر لعقود، وانتقلت شرارته الى دولة تشاد بسبب الهجرة الجماعية إليها هرباً من نير الاقتتال بين القبائل الدرافورية.

أصدرت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية (IDDDRI) تقريراً مفصلاً تناول العديد من الإحصائيات. وأشار التقرير إلى أنه في عام 2008، كان هناك 4.6 مليون نازح داخل بلدانهم بسبب الصراعات العنيفة، و20 مليون شخص اضطروا إلى مغادرة أماكن إقامتهم بسبب الكوارث الطبيعية. كما ارتفع عدد "المهاجرين البيئيين" من 15 مليون في عام 2009 إلى 38 مليون في عام 2010، مع توقعات بأرقام مشابهة لعام 2011³⁶.

مما سبق يتجلى دور الهجرة البيئية في تحريك الصراعات العنيفة خاصة داخل الدول النامية التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية وعدم توفر المؤسسات القادرة على التكيف مع مخرجات الهجرات البيئية الجماعية، بالنظر لمحدودية الموارد المتاحة و العجز عن تلبية جميع احتياجات الوافدين الجدد. فالعامل البيئي ليس هو العامل الوحيد في تحريك ديناميكيات الهجرة، فهناك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتفاعل مع بعضها لتشكل مصدر تهديد للأمن الوطني والإقليمي على حد سواء.

ثالثاً: تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي

مع تفاقم المشكلات البيئية و تأثيرها الشديد على أبعاد الأمن الإنساني، تبرز مخاوف حقيقية من امتداد تأثيراتها الأمنية إلى ما وراء حدود الدولة، مما يهدد باندلاع نزاعات إقليمية. ويزداد هذا التهديد تعقيداً في ظل

غياب حلول دولية فعّالة لمعالجة أسباب التحديات البيئية العالمية، واستمرار هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يركز على تحقيق الأرباح على حساب موارد وتوازن النظام البيئي.

1. مفهوم الأمن العالمي في ضوء التهديدات البيئية العالمية

يرى أنصار مدرسة كوبنهاغن أن مفهوم الأمن العالمي أوسع بكثير من مفهوم الأمن الدولي، لا يزال في مرحلة التشكّل والتطور. ويُعرّف الأمن العالمي على أنه الأمن الذي يشمل تهديدات غير تقليدية تستهدف الفاعلين الدوليين في المجتمع الدولي. ولا يقتصر هذا المفهوم على الدول فقط، بل يشمل أيضاً الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية والتنظيمات دون الدول، وحتى الأفراد. من أبرز الأمثلة على هذه التهديدات العابرة للحدود: الأمراض الفيروسية، والمجاعات، والمخاطر البيئية، والتغير المناخي، وغيرها من القضايا التي تتخطى الحدود التقليدية للدول³⁷.

يمكن تعريف الأمن العالمي بأنه حالة من الاستقرار والحماية للقيم الإنسانية من التهديدات، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو بيئية أو اجتماعية. ويرتبط مفهوم الأمن العالمي بمنظور شامل يستوعب دفع مختلف التهديدات الأمنية التي تواجهها الدولة، ويمتد ذلك إلى مختلف الأشكال غير التقليدية للتهديدات الأمنية الصادرة عن الدول أو غيرها من الفواعل غير الدولية كالارهاب والتهديدات البيئية العالمية... إلخ. نظراً لتفشي المشكلات البيئية واستمرار انتشارها على نطاق عالمي، تصبح هذه التحديات من بين أهم قضايا الأمن العالمي اليوم. فالطابع غير المركزي لانتشارها يجعل جميع الشعوب والدول، وخاصة الفئات الهشة، معنية بتأثيراتها السلبية على حياتهم اليومية. على سبيل التوضيح، قد يؤثر التلوث البيئي في بيئة محددة، ولكن تداول الملوثات عبر الغلاف الجوي يمكن أن يمس بيئات مختلفة. يتسبب الارتباط البيئي العالمي في نقل الملوثات عبر الحدود الوطنية دون قيود، بسبب انفتاح العالم بكل مكوناته — من رياح وأنهار وأراضٍ ومحيطات — على بعضه البعض. تلعب حركة الرياح دوراً بارزاً في نقل الملوثات الهوائية وتوزيعها بشكل واسع، في حين تسهم التيارات المائية في البحار في نقل الملوثات إلى أقاصي المحيطات المفتوحة. وهذا ما يجعل جميع دول العالم في حاجة ماسة لتبني استراتيجيات تكاملية وعادلة للسيطرة على هذه التهديدات البيئية العالمية.

لكن تبقى الحلول العالمية للمشكلات البيئية بالغة الصعوبة والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بتبني حلول عادلة تراعي الاحتياجات التنموية للدول النامية في عالم الجنوب، وهو ما تجلّى في وجود بون شاسع بين رؤى الشمال والجنوب في المؤتمرات التي عقدت حول مشكلات البيئة. حيث رفضت دول الجنوب الصيغ التي تطالبها بالالتزام بالحفاظ على البيئة ولو حساب تقدم برامج التنمية لديها، في حين أن دول الشمال هي المتسبب الأكبر في التغيرات المناخية.

2. تأثير التغيرات المناخية على الدولة الهشة. تداعيات أمنية خارج السيطرة

يُستخدم مفهوم "الضعف" و"الهشاشة" لوصف الأنظمة والمكونات التي لديها القابلية للزوال مع محدودية قدرتها على استعادة بنيتها ووظائفها. وتُعدّ الدولة نظاماً مدمجاً ومعقداً اجتماعياً واقتصادياً، يتفاعل مع البيئة الطبيعية والاجتماعية. وتبعا لتعريف الضعف، يُشير "الضعف الوطني" إلى احتمال تحول الخطر إلى كارثة عندما يكون نظام الدولة عرضة لتأثيرات سلبية من العالم الخارجي. ومع ذلك، فإن هذا النظام يمتلك في الأساس قدرة كامنة على المقاومة، وتقليل المخاطر، والتعافي الذاتي³⁸.

يوجد ترابط وثيق بين حالة الهشاشة التي طالت العديد من الدول وتغير المناخ، خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء. فالدولة الهشة أصلاً تعاني من ازدهار في الأجندة الأمنية وعدم السيطرة عليها، مثل انتشار ظاهرة الإرهاب، والنزاعات المسلحة الداخلية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر. ليضاف إليها التغير المناخي كمتغير هام يعمق من حالة الهشاشة. وزيادة هشاشة الدولة بدورها تضعف الأداء البيئي لها.

وكلما تعمقت هشاشة الدولة، ضعفت قدرتها على التحكم على مخرجات المشكلات البيئية، والتي تتجلى أساساً في تفشي ظاهرة الفقر نتيجة انحسار كمية وتنوع المحاصيل الزراعية، وعدم توفر القدرة الاقتصادية للدولة على تغطية ذلك. هذا الظرف الاقتصادي الخانق يخلق موجات من الهجرة التي تسعى وراء مصادر عيش جديدة، حتى وإن كانت خارج الحدود، وهو ما يكون غالباً خارج سيطرة الدولة الهشة. مما يزيد من احتمال وقوع الصراع بينهما، وقد يتطور ذلك إلى صراع إقليمي. إن عدم قدرة الدولة على ضبط المسائل الأمنية ذات الشق الإنساني سينعكس بالضرورة على أمنها الوطني، مما يجعلها عاجزة عن الاضطلاع بأدوارها الأمنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ورغم أن التغير المناخي بحد ذاته لا يُعتبر سبباً مباشراً للصراعات العنيفة، إلا أنه يولد ضغوطاً كبيرة، لاسيما في الحالات الهشة التي لا تستطيع الحكومات دعم السكان المحليين في التكيف مع آثاره وتعزيز قدرتهم على الصمود. وتزداد حدة مخاطر النزاع حين تتشابك تأثيرات التغير المناخي مع عوامل أخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي، والصدمات الاقتصادية، وتحديات الهجرة³⁹.

بين عامي 2006 و2012، شهدت سوريا واحدة من أكثر فترات الجفاف الطويلة شدة في تاريخها الحديث، مما أدى إلى تراجع كبير في المحاصيل الزراعية وتضرر واسع للثروة الحيوانية. أثر التصحر على نحو 1.5 مليون مزارع، مما تسبب في موجات نزوح كثيفة للمزارعين ومربي الماشية وعائلاتهم نحو المدن⁴⁰. وهذا ما أطلق العديد من التساؤلات في المنطقة العربية خصوصاً حول سر العلاقة والمصادفة بين توقيت اشتعال النزاع ضد السلطة الحاكمة وبين التدهور البيئي الحاصل في سوريا وعدم قدرة السلطة على التكيف و الصمود في وجه ذلك، واختلفت التحليلات حول طبيعة دور التغيرات المناخية في تفجير النزاع، لكن تبقى

التحولات البيئية الاجتماعية والسياسية، إلى جانب التغيرات السياسية الإقليمية، بالإضافة إلى عامل رئيسي وهو التدخلات الخارجية، العوامل الأساسية التي أسهمت في اندلاع النزاع. كما يظل كل من الجفاف والتصحر عوامل محفزة سرعت من ديناميكية النزاع.

3. الندرة البيئية كعامل محفز للصراعات الدولية

لم تعد التفاعلات الأمنية الناجمة عن تضرر الأمن الإنساني ضمن الحيز الجغرافي للدولة فقط، بل يمكن أن تكون أبعادها إقليمية ودولية، فتعرض مصادر العيش البيئية لقطاع واسع من السكان للخطر وبشكل مفاجئ، يمكن أن يكون سببا مباشرا للصراع بين الدول.

قد تدفع التغيرات البيئية إلى امكانية اندلاع حروب داخل الدولة وبين الدول نتيجة للتنافس على الموارد الطبيعية. فقد لاحظت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية أن دولاً خاضت حروباً لإثبات حقوقها في المواد الأولية، أو لمقاومة السيطرة الأجنبية، أو للوصول إلى مصادر الطاقة، الأراضي، أحواض الأنهار، الممرات المائية، أو موارد بيئية أخرى ذات أهمية استراتيجية. ومع تصاعد ندرة الموارد وزيادة التنافس عليها، يُتوقع أن تتفاقم هذه الصراعات. كمثال على ذلك، شهدت "حرب تحرير الكويت" التي قادتها الولايات المتحدة تنافساً مرتبطاً بالنفط، حيث رأت الولايات المتحدة في المخزون النفطي الكويتي دعماً استراتيجياً لقوات التحالف. إضافة إلى ذلك، تشكل موارد المياه مصدراً محتملاً للصراعات، حيث تنبأ "بطرس غالي" إلى أن الحروب المستقبلية تكون مدفوعة بالنزاع على المياه بدلاً من السياسة⁴¹.

في مطلع الثمانينيات، أصبحت بحيرة تشاد موضعاً للعديد من النزاعات بين الدول المشاطئة للحوض، وهي الكاميرون، النيجر، وتشاد. ساهمت التغيرات المناخية، لا سيما الجفاف المستمر، في التسبب بانحسار تدريجي للمياه من البحيرة، مما أدى إلى تراجع مساحتها السطحية وتراجع الثروة السمكية، وهو ما أثر بشكل مباشر على مهنة الصيد. هذا الانحسار كشف عن جزر غنية بالأراضي الرعوية والزراعية، مما زاد من حدة التنافس بين الأطراف للسيطرة على هذه الثروة البيئية. أصبحت هذه الموارد موضع نزاع رئيسي، كان أبرزها الخلاف الحدودي بين نيجيريا و الكاميرون في منطقة "دارك"⁴².

كذلك، أصبحت ندرة المياه من أكثر الآثار السلبية للتغيرات المناخية تحريكاً لبؤر التوتر والصراع داخل الدول وخارجها. فتراجع وعدم انتظام معدلات تساقط الأمطار في العديد من المناطق الجافة وشبه الجافة في الجنوب، إلى جانب افتقار السياسات المائية للتوازن بين الإكراهات البيئية من جهة ومتطلبات التنمية الاقتصادية والنمو السكاني من جهة أخرى، يدفع ذلك إلى التنافس بين الدول والمجتمعات على الموارد المائية، مما قد يسفر عن اندلاع صراعات. كما أن النزاعات البيئية المحلية المرتبطة بتدهور وندرة المياه قد تتصاعد بسهولة إلى صراعات دولية، نظراً لأن العديد من الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية والمستنقعات والأراضي الرطبة يتم

تقاسمها عبر الحدود الدولية. فعلى سبيل التوضيح، يُعد نهر النيل، الذي يمر عبر ثلاث دول، وهي مصر وإثيوبيا والسودان، مصدر توتر كبير بين هذه الدول، خاصة بعد شروع إثيوبيا في بناء سد النهضة عام 2011، وهو ما أثار قلقًا في مصر والسودان بشأن احتمال تراجع حصتهما من مياه النهر، باعتباره المصدر الأساسي للمياه لديهما. ويحذر العديد من الخبراء من اندلاع صراع إقليمي في ظل عدم التوصل إلى تسوية بشأن أزمة سد النهضة وتساعد التحديات البيئية المترتبة على تفاقم مشكلة ندرة المياه.

تؤثر كذلك التغيرات المناخية بشكل كبير على الأمن الغذائي العالمي، حيث تقصر التقلبات في الظروف المناخية المعتدلة والظواهر المتطرفة خلال مواسم النمو ما بين 20% إلى 49% من التباينات العالمية في إنتاج المحاصيل الزراعية. وتلعب الظواهر المناخية القصوى دورًا محوريًا في تفاقم هذه التباينات، حيث تسهم بنسبة تصل إلى 43%، خاصة في المحاصيل الرئيسية مثل الذرة وفول الصويا والأرز. ويُعد التطرف الحراري عاملاً أكثر تأثيرًا في خفض الإنتاجية مقارنةً بالتغيرات في هطول الأمطار، مما يستدعي تطوير استراتيجيات تكيف تركز على تحسين نظم الري للتخفيف من الآثار السلبية لموجات الحر الشديدة، لا سيما في محاصيل مثل القمح الربيعي وفول الصويا. ويكمن التحدي الأكبر في أن أكثر المناطق تأثرًا بالتغيرات المناخية هي ذاتها المراكز الرئيسية للإنتاج الزراعي العالمي، بما في ذلك أمريكا الشمالية (لإنتاج الذرة والقمح الربيعي وفول الصويا)، وآسيا (الذرة والأرز)، وأوروبا (القمح الربيعي)، حيث تؤدي الظواهر المتطرفة إلى اضطرابات كبيرة في الإنتاجية. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة الملحة لتعزيز مرونة النظم الزراعية من خلال حلول تكيفية مبتكرة وتحسين التوقعات المناخية الموسمية، لضمان استقرار الأمن الغذائي في مواجهة هذه التحديات المتزايدة.⁴³

4. التوترات الجيوسياسية وضعف الالتزامات المناخية

قبل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ للمناخ في نوفمبر 2022، واجه التعاون الدولي في مجال المناخ تحديات عديدة. فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تعقيد المفاوضات بين القوى المتنافسة. وتدهورت الثقة بين دول الشمال والجنوب العالمي، مدفوعةً بتصوراتٍ مفادها أن العالم المتقدم لا يفي بالتزاماته أو لا يتعامل بإنصاف مع الدول ذات الدخل المنخفض⁴⁴ نتيجةً لذلك، عَقَدَت التوترات الجيوسياسية الاستعدادات لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين، وعمّقت الانقسامات بين روسيا والغرب. علاوةً على ذلك، اشتد التنافس على النفوذ بين الغرب والصين، مما قلّل من رغبة الجانبين في التعاون.⁴⁵

حيث لم يعد التغير المناخي مجرد تحدٍ بيئي، بل تحول إلى ساحة للتنافس والصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى. في ظل تفاقم الأزمات المناخية، برزت ملامح سباق دولي للسيطرة على التقنيات المستدامة، الموارد الطبيعية، وممرات التجارة التي تتأثر بالتغيرات المناخية، مثل القطب الشمالي. هذا الصراع يعكس رغبة الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين، في تعزيز نفوذها العالمي عبر استراتيجيات تعتمد على الابتكار البيئي

واستغلال الفرص الاقتصادية المرتبطة بالتحول إلى الطاقة النظيفة، مما يجعل القضية المناخية محورًا هامًا في العلاقات الدولية.

كما سلطت الضوء مخرجات مؤتمر المناخ COP 29 على أزمة التمويل المناخي بوصفها تحديًا جوهريًا يهدد قدرة الدول النامية على مواجهة تداعيات التغيرات المناخية المتفاقمة. الاتفاق الجديد الذي يهدف إلى تقديم 300 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2035 جاء في سياق عدم الوفاء بالتزام سابق للدول المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار سنويًا منذ عام 2020 وحتى 2025، مما أثر سلبًا على الثقة بين دول الجنوب والشمال. كما اعتبرت العديد من الدول النامية هذا الاتفاق غير كافٍ لمعالجة الآثار المتفاقمة للتغير المناخي، حيث لا يزال يفترق إلى آليات تنفيذ واضحة وسياسات طويلة الأمد تلبي الاحتياجات الملحة لهذه الدول. تلك الفجوة بين الطموحات المناخية والواقع المالي تبرز أهمية تعزيز التعاون الدولي واستعادة الثقة لتحقيق أهداف المناخ على المستوى العالمي⁴⁶.

على الرغم من أن اتفاقية باريس للمناخ شكّلت نقطة تحول في مسار السياسة البيئية العالمية، وما تبعها من مؤتمرات تهدف إلى تنفيذ بنودها، إلا أن الملاحظة الأساسية تكمن في ضعف التعاون الدولي في تطبيق هذه البنود، إلى جانب غياب الامتثال الجاد من قبل الدول الكبرى لالتزاماتها المالية، وتقاعسها في الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً.

الخاتمة:

استنادًا إلى ما تم استعراضه، تتضح العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن العالمي من خلال تفاعلات شبكية بين أبعاد الأمن الإنساني. إن التأثير في نظام التوازن البيئي يؤدي إلى تعطيل دورة الحياة الطبيعية، مما يجعل الإنسان أول الضحايا، حيث يصبح غير قادر على تأمين احتياجاته الأساسية التي تقوم بشكل أساسي على الموارد الطبيعية. ويترتب على ذلك سلسلة من التفاعلات الأمنية التي تمتد تأثيراتها على المجتمع والدولة، مما يشكل تهديدًا جادًا للأمن العالمي.

تسهم المشكلات البيئية في تعميق هشاشة الدولة، نتيجة ضعف قدرتها الاقتصادية والمؤسسية على التكيف مع الواقع الجديد، وعدم قدرتها على السيطرة على تفشي ظاهرة الفقر بين سكانها أو ضبط حركات الهجرة البيئية العابرة للحدود. وهذا ما يعرض الأمن الإقليمي والعالمي للخطر، نظرًا لعجز "الدولة الهشة" عن الاضطلاع بالمهام الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

تؤدي القوى الدولية الكبرى دورًا رئيسيًا في تقاوم الأزمة البيئية العالمية من خلال انبعاثاتها الكربونية المرتفعة واستنزافها المفرط للموارد الطبيعية. ورغم مسؤوليتها التاريخية الواضحة عن الأضرار البيئية، تستمر هذه الدول في التهرب من التزاماتها، وتتقاعس في توفير الدعم المالي والتقني اللازم للدول النامية، مما يزيد من تقاوم أزمة المناخ ويهدد الاستدامة البيئية على المستوى العالمي.

ومع تفاقم تداعيات التغيرات البيئية وتزايد استنزاف الموارد الأساسية، قد تصبح التغيرات المناخية عاملاً مباشراً في اندلاع الصراعات الدولية، لا سيما فيما يخص شح الموارد المائية. فقد ظهرت مؤشرات عديدة تدل على تصاعد حدة التنافس بين الدول من أجل تأمين حقوقها المائية وحمايتها من الانتهاك من قبل دول الجوار، وهو ما قد يدفع الدول، في نهاية المطاف، إلى خوض "حروب مائية"، في ظل غياب آليات أممية فعالة لتنظيم استغلال الموارد المائية.

تأسيساً على ماسبق يمكن تقديم التوصيات التالية :

- في ظل تصاعد وتيرة التغيرات المناخية وانعكاسها بشكل مباشر على حياة الناس، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تبني سياسات عالمية عاجلة تمنع حدوث الأسوأ، وهو تعريض حياة ملايين الناس للخطر، و ما من شأنه من تهديد السلم والأمن الدوليين.
- باتت مراجعة النموذج الرأسمالي الربحي باعتباره النموذج المهيمن على الاقتصاد العالمي، قضية عالمية ملحة لوقف التدهور البيئي الحاصل، ومن دون ذلك، تبقى قضية التغيرات المناخية العالمية حبيسة الحلول الظرفية ومن دون نتائج فعالة على المدى المتوسط والبعيد.
- الطبيعة العالمية للتغيرات المناخية تتطلب بالضرورة حلولاً عالمية، من خلال تفعيل آليات العمل المشترك والتعاون الإقليمي والدولي، وآليات السلام البيئي لنزع شرارة الحروب والتوترات الناشئة عن التغيرات المناخية.
- من صميم العدالة المناخية، هو تغطية الفجوة الكبيرة بين دول الشمال والجنوب، في الجانب المتعلق بعدم امتلاك دول الجنوب القدرات التقنية والمادية والمؤسسية التي تزخر بها دول الشمال، مما يضعف قدرتها على التكيف مع آثار التغيرات المناخية، وينتج عنه سلسلة من التداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية، قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.
- توطين المتضرر البيئي في أرضه من خلال تبني سياسات تنموية تراعي حدة التغيرات المناخية و الهشاشة الاجتماعية التي يعانيها، هو مدخل أساسي لكسر سلسلة التبعات الأمنية والبيئية التي تنشأ عن الهجرة البيئية، التي غالباً ما تتخذ خيار اضطراري.

الهوامش:

¹ فارس مظلوم مكي وعباس غالي، العدالة المناخية والعواقب الجيوبوليتيكية، مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية، المجلد 02، 2014، ص418.

² بوسبعين تسعديت، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول التغيرات المناخية والتلوث، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014، ص03.

³ The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), **Climate Change 2007 Synthesis Report**, First published, Geneva, Switzerland, 2008, P 30.

- ⁴ بلال لعساني، أثر التغير المناخي على الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء: الاستدامة البيئية من أجل الأمن المستدام، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 187.
- ⁵ ليتم فتيحة، مداخلات بعنوان استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ، الملتقى الوطني حول حماية البيئة، جامعة سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 656-670.
- ⁶ أفهيلد وهورست، اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه، سلسلة عالم المعرفة 335، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص 225.
- ⁷ الحسين شكراني، تحديات التغيرات المناخية والرهانات المستقبلية للتحول إلى الوظائف الخضراء: نقد المنظور الرأسمالي، استشراف، 27 أكتوبر 2022، ص 28.
- ⁸ James McCarthy, *States of Nature: Theorizing the State in Environmental Governance*, Review of International Political Economy 14, 1 February 2007, 176-94, p08.
- ⁹ Ibid, p 09.
- ¹⁰ بن صايم بونوار، بوشامة محمد، الأمن البيئي في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 01، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 12.
- ¹¹ عبدالنور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 29.
- ¹² إدريس عطية، التحديات المناخية من منظور الأمن الإنساني، مجلة تحولات، العدد الأول، 2018، ص 42.
- ¹³ علاء رصد، أمن الدولة أخذ يتلاشى لصالح أمن الإنسان، شؤون عربية، العدد 133، 2008، ص ص 64-68.
- ¹⁴ فوسلر كلود وجيمس بيت، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة: علا أحمد إصلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر، 2001، ص 64.
- ¹⁵ مسعود البلي، إشكالات الأمن البيئي في الجزائر "حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي"، المجلة الجزائرية، الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 48.
- ¹⁶ سفيان بلامادي، مسؤولية كفالة الأمن البيئي الأشخاص الدول والمنظمات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 8، العدد 15، جويلية 2019، ص 206-215.
- ¹⁷ لطالي مراد، الأمن البيئي واستراتيجيات ترقية (مقاربة الأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 04، العدد 03، 2018، ص 540-541.
- ¹⁸ المرجع نفسه، ص 540.
- ¹⁹ أحمد طليب، الأمن الصحي في الظروف الإستثنائية بين تكريس الحق وصناعة الوعي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص 61-75.
- ²⁰ عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط 1، مطبعة سيكو، بيروت، 2001، ص 5.
- ²¹ خدوجة بومحكاك، عماد لبيد، الأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني، المؤتمر الدولي حول: الأمن المجتمعي العربي في ظل التنوع الثقافي والعنقي والمذهبي، جامعة سطيف 2، 2023.
- ²² هند ابراهيم، تقرير صادر عن جلسة مجلس الأمن الدولي حول تأثير تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، 11 جويلية 2018، أخر اطلاع 2021/05/13، الساعة 9:30، new.un.org

- ²³ صباح حواس، التلوث البيئي وأثره على الأمن الانساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة ، 2020/2019، ص 56-57.
- ²⁴ Richard A. Matthew, Bryan McDonald, Jon Barnett and other. **Global Environmental Change and Human Security**, Cambridge, England, 2010, p.16, 17.
- ²⁵ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، **تغير المناخ 2014م، الآثار والتكيف وهشاشة الأوضاع: ملخص لصانعي السياسات**، مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ص 13.
- ²⁶ سامح غرايبة حويحيى الفرخان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، ط 03، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 140.
- ²⁷ Lada Kochtcheeva, and Ashbindu singh, **An Assessment of Risks and Threats to Human Health: Associated With the Degradation of Ecosystems**, united Nations Environment Programme, United States of America: united Nations, p 18.
- ²⁸ سميرة ناصري، سميحة برق، تأثير أزمة كورونا على الأمن الدولي، مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص 356-375.
- ²⁹ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الحد من مخاطر الكوارث: تحدّ يواجه التنمية**، الأمم المتحدة، 2004.
- ³⁰ Julia Bucknall, Christiane Kraus and Poonam Pillai, **Poverty and the Environment**, The World Bank, Washington, April 2000, pp. 08, 19.
- ³¹ أسماء درغوم، **مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية: دراسة نظرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 03، 2021، ص 322.
- ³² Thomas Homer- Dixon, **The Ingenuity Gap: Can Poor Countries Adapt to Resource Scarcity?**, Population Council, Population and Development Review, Vol. 21, N°. 3, September 1995, p. 587.
- ³³ Andree Kirchner: "Environmental Security " in: "Fourth UNEP Global Training Programme on Environmental Law and Policy". United Nations Environment Programme, p. 02.
- ³⁴ International Organization of Migration, **approche migration et environnement en république démocratique du congo**, 2014-2017, p.3.
- ³⁵ Frank Laczako and Christine Aghazarm, **Migration Environment and Climate Change: Assessing the Evidence**, International Organization for Migration (IOM), Switzerland, 2009, p. 09.
- ³⁶ ضيف الأزهر، **الهجرة البيئية... رؤية سوسيوولوجية**. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 1 سبتمبر 2015، ص 38-130.
- ³⁷ Hansen L, **Images and International Security**, The Oxford Handbook of International Security, Edited by Alexander Ghaciu and William C. Wohlforth, Published Oxford University Press, 2018, p.595-598.
- ³⁸ Jia-Ming Zhu, Yang Chen, and Su Zhang, **Analysis of the Impact of Climate Change on National Vulnerability Based on Fuzzy Comprehensive Evaluation, Discrete Dynamics in Nature and Society**. Hindawi, Vol, August 2020, p1.
- ³⁹ لحسين شكراني، قراءة في متلازمة التغير المناخي، سياسات عربية، نوفمبر 2022، ص 80-99.
- <https://doi.org/10.31430/ICNG8169>
- ⁴⁰ المرجع السابق
- ⁴¹ جاسم الحسن، **السياسة العالمية للبيئة**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 30، العدد 1، الكويت، 2001، ص 305.
- ⁴² عبو عزالدين، **النزاعات البيئية (النزاع الكاميروني في حوض بحيرة تشاد نموذجاً)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجزائر 03، المجلد 15، العدد 03، 2022، ص 526-550.
- ⁴³ Vogel E, Donat M, Alexander L, Meinshausen M, Ray D, Karoly D, Meinshausen N, Frieler K, **The effects of climate extremes on global agricultural yields**, Environmental Research Letters, 14, 2019.
- ⁴⁴ Barrett S, & Dannenberg A, **An experimental investigation into 'pledge and review' in climate negotiations**. Climatic Change, 138(1), 2016, 339-351.
- ⁴⁵ Engström A. D, Mats, **We'll always have Paris: How to adapt multilateral climate cooperation to new realities**. 2022.
- ⁴⁶ أمل إسماعيل، **مخرجات مؤتمر المناخ كوب 29: توافق دولي أم وعود مؤجلة؟**. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية 23- 2024-12. <https://ecss.com.eg/50994>